العسكري جرى في السياق ذاته، فلم يأت احسن تنظيما او اكثر فعالية، كما انه لم يقد الى نتائج افضل. وقد أشرنا سابقا، الى ان مجلس الجامعة العربية الذي التأم في بلودان في العام ١٩٤٦، اتخذ قرارات ذات طبيعة عسكرية. وعندما اكتسب مشروع تقسيم فلسطين موافقة الجمعية العامة للامم المتحدة، في تشرين الثاني ١٩٤٧، اذاعت الحكومات العربية بياناً موحد الصياغة في كانون الاول من هذا العام، اعلن ان رؤساء وممثلي هذه الحكومات قرروا «في اجتماعهم في القاهرة ان التقسيم باطل من أساسه وقرروا كذلك، عملاً بارادة شعوبهم، ان يتخذوا من التدابير الحاسمة ما هو كفيل، بعون الله، باحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب... وقد وطدوا العزم على خوض المعركة التي حملوا عليها حتى نهايتها الظافرة باذن الله...»[٣٣] واتخذ الاجتماع المشار اليه هنا قراراً بتوزيع عشرة آلاف بندقية، وأوجب تسليمها، على الفور، الى اللجنة العسكرية العربية، التي شكلتها الجامعة لقيادة الكفاح المسلح ضد الصهيونية، وارسال ٣٠٠٠ متطوع من الدول العربية، وتخصيص مليون جنيه للانفاق على العمل المسلح. كما تقرر تعيين اللواء اسماعيل صفوت، العراقي، قائداً عاماً للقوات المؤلفة من المجاهدين الفلسطينيين ومن المتطوعين العرب وايكال ادارة دفة الاعمال الوطنية كافة اليه[٣٤]. والقرار الوحيد الذي نفذ من بين هذه القرارات، هو تعيين اللواء صفوت، بما يعنيه ذلك من اخذ الدول العربية لزمام المبادرة، في القرارات العسكرية ايضاً، ومصادرته من القيادة الوطنية الفلسطينية، بعد أخذها لزمام المبادرة السياسية كما رأينا. اما القرارات الخاصة بالبنادق والاموال والمتطوعين، فما أشد ما وضعت العراقيل في وجه تطبيقها، وما اشد ما عاناه اللواء صفوت وامثاله من العسكريين العرب الوطنيين وهم يسعون لتنفيذها.

وقد خصصت هذه المساعدات في وقت كان الجانب الصهيوني فيه يملك ما لا يقل عن ٦٠ الف مقاتل مسلحين تسليحاً حسناً ومنتظمين في منظمات عسكرية، وفي وقت كان لديه فيه اسلحة اوتوماتيكية جديدة، ومعامل لانتاج الذخيرة، وكوادر جيدة التدريب من الضباط الذين تمرسوا بالعمل العسكري النظامي وشبه النظامي، ومصادر خارجية للأموال والسلاح تعادل مقدرة الحركة الصهيونية العالمية واستعداد الدول الرأسمالية لمساندتها. في حين كان السلاح الذي بيد العرب الفلسطينيين ضئيلا، فضلاً عن عدم صلاحه وعدم توفر الذخيرة له، وغلاء اسعاره وشح مصادره، وعن قلة التدريب والاستعداد والتنظيم[٣٥].

وقررت الجامعة العربية ايضا بعد صدور قرار التقسيم، حشد بعض قوات دولها العسكرية على حدود فلسطين الشمالية والشرقية والجنوبية، لتكون على استعداد لملء الفراغ الذي سيحل بعد جلاء القوات البريطانية، وذلك «حتى لا يتعرض عرب فلسطين لفتك اليهود الفوري... وان تسارع الى تدريب وتنظيم وتجهيز الشباب العرب الذين هم في مناطق اكتظاظ اليهود وعلى حدودها... وتنظيم وتجهيز الشباب الذين هم في الخط الثاني... وان تشكل حالاً قيادة عربية عاملة كاملة الاركان...»[٣٦] وقرارات اخرى مماثلة لم تجد طريقها للتطبيق.